الأمم المتحدة

S/PV.6223



# مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

**الجلسة ٦٢٢٣**

الثلاثاء، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد ماير هارتنغ | (النمسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركن |
| | أوغندا | السيد روغوندا |
| | بوركينا فاسو | السيد تيندرييبيوغو |
| | تركيا | السيد أباكان |
| | الجماهيرية العربية الليبية | السيد شلقم |
| | الصين | السيد ليو زنمين |
| | فرنسا | السيد آرو |
| | فييت نام | السيد بوي ثي غيانغ |
| | كرواتيا | السيد فيلوفيتش |
| | كوستاريكا | السيد أوربينا |
| | المكسيك | السيد بوينتي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك ليال غرانت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وولف |
| | اليابان | السيد تاكاسو |

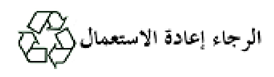
## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



09-61819 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك قضية فلسطين**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هايلي منكريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد منكريوس. أعطي الكلمة الآن للسيد منكريوس.

**السيد منكريوس** (تكلم بالإنكليزية): منذ أن قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد لين ب. باسكو إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، واجهت الجهود السياسية الرامية إلى للتوصل عن طريق التفاوض إلى حل يقوم على وجود دولتين مأزقا عميقا ومثيرا للقلق، حتى مع استمرار الجهود الأمنية والاقتصادية على أرض الواقع.

يتذكر أعضاء المجلس دعم المجموعة الرباعية للجهود التي يبذلها الرئيس أوباما من أجل إعادة إطلاق المفاوضات. وتعزيزا لتلك الجهود، زارت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كلينتون المنطقة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر والتقى الرئيس أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر. ولكن لم يسفر ذلك بعد عن استئناف المفاوضات.

وفي غياب التزامات متبادلة بالتنفيذ الكامل للالتزامات المترتبة على خارطة الطريق والمرجعية المتفق عليها للمفاوضات، وصلت الأمور إلى طريق مسدود يجب التغلب عليه. وبرز تحدٍ رئيسي من اقتراح الحكومة الإسرائيلية الحد من النشاط الاستيطاني بدلا من تجميده. وهذا الحد لا يتوافق مع متطلبات خارطة الطريق، وتفيد التقارير بأنه لن يطبق على الإطلاق في القدس الشرقية المحتلة. وجرى التأكيد على أهمية هذه المسألة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما وافقت لجنة تخطيط حكومية على إضافة ٩٠٠ وحدة سكنية كبيرة لتوسيع مستوطنة جيلو في الضواحي الجنوبية للقدس الشرقية المحتلة. علاوة على ذلك، نُفذت ١٧ عملية هدم للمنازل في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها سبعة منازل هدمت خلال يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى تشريد ما مجموعه ٩٩ فلسطينيا أكثر من نصفهم من الأطفال.

وأصدر الأمين العام بيانا يستنكر النشاط الاستيطاني لإسرائيل. وأكد مجددا أن المستوطنات غير شرعية ودعا إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق مع التأكيد على أن هذه الأعمال تقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام وتشكك في جدوى الحل القائم على وجود دولتين. وأعرب الأمين العام بشكل منفصل عن استيائه إزاء استمرار أعمال الهدم والإخلاء في القدس. ويعمل مبعوثو المجموعة الرباعية بهمة بشأن تلك المسائل منطلقين في جهودهم من المواقف المعروفة للمجموعة الرباعية.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب الرئيس عباس عن استيائه العميق إزاء المأزق السياسي في خطاب بثه التلفزيون. وذكر أنه ليس لديه الرغبة في ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وأشار إلى أن هناك خطوات أخرى ستتخذ في الوقت المناسب. وما فتئ الأمين العام يجري اتصالاته مع الرئيس عباس لتأكيد دعمه لقيادته.

وفي وقت سابق، أصدر الرئيس عباس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للقانون الأساسي الفلسطيني، مرسوما يدعو إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عند انتهاء ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني التي تمتد لأربع سنوات. ولكن، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حركة حماس أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مصالحة بين الفلسطينيين، فلن تسمح بإجراء الانتخابات في غزة، ووجهت تهديدات لأي شخص يخطط للمشاركة في الأعمال التحضيرية للانتخابات.

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أغلقت حركة حماس مكاتب لجنة الانتخابات المركزية المستقلة في غزة. وأعلنت اللجنة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر أنه لن يكون ممكنا إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وهذا أمر مؤسف للغاية. ونأمل أن يكون من الممكن في المستقبل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

طوال هذه الفترة، استمرت الجهود المصرية لضمان التوصل إلى اتفاق بين الفصائل الفلسطينية على ورقة المصالحة المقترحة. وتتوخى هذه الورقة عقد الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد وقّعت حركة فتح على الاقتراح المصري في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن حركة حماس لم تقم بذلك حتى الآن. وهذا أمر يؤسف له أيضا. وما زلنا ندعم الجهود التي تبذلها مصر.

الغموض السياسي على الجانب الفلسطيني لم يوقف استمرار الجهود الفلسطينية للوفاء بالتزامات خريطة الطريق والسعي للتعاون الاقتصادي والأمني وبناء المؤسسات لإقامة الدولة. فعلى سبيل المثال، فككت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية جهازين غير مفجّرين بالقرب من جنين في ١٤ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر سلّمت حوالي ٢٠ قنبلة أنبوبية مصادرة في نابلس إلى قوات الدفاع الإسرائيلية التي فجرتها بطريقة خاضعة للمراقبة. وما زلنا نحث السلطة الفلسطينية على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين القانون والنظام ومحاربة التطرف والتحريض.

وفي تطور إيجابي ذي فوائد اقتصادية كبيرة للضفة الغربية، أعلنت شركة الاتصالات الوطنية الجديدة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن بداية تقديم خدماتها التجارية في الضفة الغربية، على الرغم من أنه ما زال يتعين السماح باستخدام عرض النطاق الترددي المطلوب. وكذلك في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر فتح معبر الجلمة بالقرب من جنين أمام عبور عرب إسرائيل بالسيارات، مما يسمح لهم بالسفر إلى مدينة جنين، وبالتالي دعم الشركات المحلية وتعزيز الروابط الحيوية بين الضفة الغربية وإسرائيل.

إن التنقل والوصول بحرية وبصورة يمكن التنبؤ بها داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وإسرائيل إليهما باستمرار بوصفهما عاملا هاما للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويوجد حاليا ٥٧٩ حاجزا يعيق الحركة في الضفة الغربية ويشكل ذلك انخفاضا من ٥٩٢ حاجزا كانت موجودة في أيلول/سبتمبر.

على الرغم من تلك الخطوات الإيجابية، ما زالت هناك التحديات المالية. ونحن نشارف على نهاية السنة، يقدر العجز الإجمالي المتوقع في ميزانية السلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ بنحو ١,٥ بليون دولار، ومن المتوقع أن تكون هناك فجوة تمويلية تقدر بنحو ٣٥٠ مليون دولار. وعلى الرغم من

توقع الحصول على بعض التمويل من المانحين، فإنه بدون دعم إضافي، يحتمل أن تضطر السلطة الفلسطينية للجوء إلى مزيد من الاقتراض من مصادر تجارية للوفاء بالتزاماتها. وسيشكل هذا ضغطا إضافيا على الاستدامة المالية في المستقبل.

استمرت التوترات نتيجة حوادث كان أطرافها من الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين في أنحاء الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير التي تزامنت مع موسم حصاد الزيتون، تم تسجيل ٤٥ حالة لهجمات شنها مستوطنون إسرائيليون على الفلسطينيين وعلى أشجار الزيتون، مما أدى إلى إصابة ٢٤ فلسطينيا بجروح. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة إسرائيلية قرار اتهام بحق مستوطن إسرائيلي بتهم قتل فلسطينيين اثنين قبل ١٢ عاما وشن هجمات مزعومة أخرى ذات دوافع سياسية. ووقعت ٢٦ حادثة عنف من قبل الفلسطينيين ضد المستوطنين الإسرائيليين، أسفرت عن جرح سبعة مستوطنين. وإضافة إلى استمرار النشاط الاستيطاني، لم تُتخذ أي خطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإزالة المراكز الاستيطانية غير المرخصة المشيدة منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وقد أصيب ٧٣ فلسطينيا بجروح وألقي القبض على أكثر من ٣٠٠ أثناء المداهمات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووقعت اشتباكات بصورة شبه يومية حول حاجز قلنديا بين القدس الشرقية ورام الله حيث أصيب حارس أمن إسرائيلي بجروح متوسطة بعد أن طعنته امرأة فلسطينية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونلاحظ أن إسرائيل أفرجت عن سبعة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ينتمون إلى حماس، من بينهم رئيس بلدية جنين، في يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

تبرز الحالة في القدس الشرقية المحتلة أهمية إحجام الطرفين عن أي استفزازات أو تحريض. وفي هذا السياق، بالإضافة إلى ما أشرت إليه من استمرار توسيع المستوطنات وهدم المنازل في القدس الشرقية، حاول مستوطنون مسلحون في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الاستيلاء على مترل فلسطيني في القدس الشرقية، مما أسفر عن جرح أربعة فلسطينيين. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين المسلحين، ترافقهم قوات أمن إسرائيلية، مترلا فلسطينيا في القدس الشرقية وبسطوا سيطرتهم عليه، زاعمين ملكيتهم القانونية للعقار.

ونشبت مواجهات جديدة يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في الحرم الشريف/جبل الهيكل بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين الذين كانوا يرشقونها بالحجارة. وأسفرت الاشتباكات عن جرح ٢٤ فلسطينيا وتسعة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية. وألقي القبض على ٢١ فلسطينيا. ونشيد بجهود المملكة الأردنية الهاشمية في تقليل حدة التوترات. ونذكّر المجلس بأن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ما زالت مغلقة بأوامر إسرائيلية، وهو ما يتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق.

أتحول الآن إلى غزة. مر أكثر من ١٠ شهور على انتهاء عملية الرصاص المسكوب، لكن عناصر رئيسية في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لم تُنفذ بعد. وما زال القلق يساورنا إزاء الآثار الطويلة الأجل لإغلاق قطاع غزة، وبخاصة من حيث تدهور الهياكل الأساسية العامة والتدهور البيئي وتدمير أسباب المعيشة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت معظم حمولات شاحنات الواردات إلى غزة عبارة عن مواد غذائية ومنتجات صحية و لم تكن هناك أي صادرات.

وللوفاء بالاحتياجات العاجلة، يعكف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على وضع الصيغة النهائية لخطة استجابة لفصل الشتاء، تمثل الحد الأدنى المطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا لفصل الشتاء مع التركيز على ما تحتاجه محطة توليد الكهرباء من الوقود والأصناف المتعلقة

بالهياكل الأساسية في حالات الطوارئ مثل ألواح الخشب والزجاج وبلاط الأسقف لإصلاح المنازل والمدارس والمستوصفات والتوفير الفوري للمواد ذات الصلة بشبكات المياه والصرف الصحي مثل مضخات الماء. وستكون هناك حاجة إلى التعاون الإسرائيلي الكامل لكفالة دخول هذه المواد بصورة عاجلة.

وقد أبدت الحكومة الإسرائيلية استعدادها لتيسير تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي. ويجري حاليا تركيب وحدتين لتحلية المياه لصالح منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في قطاع غزة بعد الموافقة على دخولهما، لكن لم تدخل غزة حتى الآن أي مواد لازمة لتنفيذ ثلاثة مشاريع أخرى جرى الإبلاغ عن الموافقة عليها في إحاطات إعلامية سابقة. وتعد الأمم المتحدة قائمة شاملة بالاحتياجات العاجلة والاحتياجات ذات الأجل الطويل لشبكات المياه والصرف الصحي، إلى جانب المواد المطلوبة، والتي ستُقدم إلى الحكومة الإسرائيلية استجابة لرغبتها المعلنة في العمل بطريقة شاملة ومنهجية بشأن المياه والصرف الصحي.

وبخلاف الاحتياجات الإنسانية العاجلة وقطاع المياه والصرف الصحي، يؤسفني أن أبلغ مجلس الأمن بأن الأمم المتحدة لم تتلق حتى الآن جوابا مرضيا من الحكومة الإسرائيلية على الاقتراح، المقدم في أيار/مايو، باستكمال العمل في مشاريع متوقفة تبلغ قيمتها ٧٧ مليون دولار تنفذها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الوحدات السكنية والمرافق المدرسية والصحية. ولم تأل الأمم المتحدة جهدا في سعيها لإقرار هذه المشاريع في مشاورات مكثفة مع السلطات الإسرائيلية، وهي تثق بقدرتها على كفالة نزاهة برامجها. ومن غير المقبول بالمرة عدم إحراز تقدم ملموس في انطلاق أنشطة الأمم المتحدة للتشييد المدني، وهي أنشطة ضرورية لرفاه وانتعاش السكان المتأثرين بالحرب والحصار، ونصفهم من الأطفال.

يقول مسؤولو الحكومة الإسرائيلية إن تهريب الأسلحة مستمر وإنه تجري تجربة إطلاق صواريخ ذات قدرات أعلى من قطاع غزة، بما في ذلك صواريخ مداها ٦٠ كيلومترا قادرة على الوصول إلى تل أبيب. والجهود المصرية لمكافحة تهريب هذه المواد إلى القطاع متواصلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلق ١٢ صاروخا وقذيفة هاون من غزة على جنوب إسرائيل. ولم تقع خسائر بشرية إسرائيلية. ونفذت إسرائيل ١٩ عملية توغل وتسع ضربات جوية في القطاع، مما أسفر عن مقتل طفل فلسطيني وجرح ٢٢ فلسطينيا. وأفادت أنباء بمقتل ٥ فلسطينيين وجرح ٢٢ آخرين في حوادث انهيار أنفاق بين غزة ومصر.

وفي غزة، أغلقت حماس في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر اتحاد الصحفيين الدولي وما زالت هناك قيود شديدة على عقد الاجتماعات العامة. وفي تطور إيجابي، سمح التعاون العملي بين وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية وحماس في غزة بمغادرة ٢ ٥٠٠ حاج لغزة حتى الآن لأداء شعائر الحج. ومن بين الشواغل الملحة أن قرابة ٧٥٠ طالبا في غزة لم يتمكنوا من مغادرة القطاع لاغتنام فرص للتعليم العالي في الخارج وهم الآن يواجهون خطرا وشيكا بفقد أماكنهم في الجامعات والمبالغ التي دفعوها كرسوم دراسية وتأشيرات الدخول.

تستمر الجهود لكفالة إطلاق سراح العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط، إلى جانب عدد من السجناء الفلسطينيين في سجون إسرائيل والذين يزيد عددهم على ٩ ٠٠٠ سجين. ويواصل الأمين العام تكرار دعوته إلى الإفراج عن العريف شاليط. وبالمثل، فإنه يشدد على أهمية إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، حسبما أكد الرئيس عباس.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٤/١٠، المعنون ”متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة“. وبناء على الطلب

الوارد في القرار، أحال الأمين العام تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

بخصوص السلام الإقليمي الشامل، شارك كل من القيادتين الإسرائيلية والسورية، من خلال أطراف ثالثة، في جهود لاستكشاف آفاق إحراز تقدم. غير أنه لم تحدث تطورات ملموسة في هذا الصدد. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت إسرائيل عن سجينين سوريين من الجولان المحتل. وعلى أرض الواقع، ظلت الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس سليمان ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري مرسوم تشكيل حكومة لبنان السبعين، بعد خمسة أشهر من الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ حزيران/يونيه. ورحب الأمين العام بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأعرب عن أمله في أن يواصل الزعماء السياسيون اللبنانيون العمل بثبات بروح الوحدة والحوار والتعاون. ولم يتم الاتفاق بعد على بيان وزاري، ويتوقع أن يعرب البرلمان بعد صدوره عن ثقته في الحكومة الجديدة وبرنامجها. وتتطلع الأمم المتحدة إلى العمل مع الحكومة الجديدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والتصدي للتحديات الجوهرية التي تواجه لبنان.

ومنذ الإحاطة الإعلامية التي قدمت إلى المجلس بشأن التقرير (S/2009/566) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئا. لكن الانتهاكات الجوية استمرت بشكل يومي تقريبا.

وفي الشهر الماضي، ذكر السيد باسكو مجلس الأمن (انظر S/PV.6201) أنه بدون وجود أفق سياسي موثوق به – بما في ذلك قطع الالتزامات ورصدها والوفاء بها، والمساءلة عندما يحدث انتهاك للالتزامات – فإن قوى العنف والتوتر والتطرف من الجانبين ستملأ الفراغ. ونحن نواجه الآن الخطر الحقيقي لهذا الفراغ مع عدم وجود مفاوضات إسرائيلية فلسطينية وعدم وجود مرجعيات متفق عليها لهذه المفاوضات وعدم وضع إطار لكفالة تنفيذ التزامات خريطة الطريق، كما أوضحت الحوادث المبلّغ عنها خلال هذه الفترة.

إن قرار الرئيس عباس عدم الترشح لفترة ولاية جديدة كرئيس فلسطيني، في سياق من عدم اليقين بشأن الانتخابات والوحدة الفلسطينية، يعكس تقييما مثيرا للقلق، من زعيم يكرس نفسه بلا شك للسلام، بأن العملية السياسية تفتقر إلى المحتوى والمصداقية الكافيين في هذه المرحلة. هذه صيحة تنبيه واضحة ومدوية. وإذا لم نستطع المضي قدما بحسم نحو اتفاق بشأن الوضع النهائي، فإننا نخاطر بالانزلاق إلى الخلف، وتعرض كل من السلطة الفلسطينية وحل الدولتين ذاته للخطر.

ولا يزال الأمين العام، مع شركاء المجموعة الرباعية، يسعى بنشاط إلى وضع استراتيجية واضحة بشأن الطريق إلى الأمام. وهو يرى أن هذا يستلزم إجراءات فورية على الأرض لتعزيز العملية وإعادة التأكيد على اتفاقات خريطة الطريق وضرورة تنفيذها ووضع مرجعيات واضحة للمفاوضات بشأن كل القضايا الأساسية المنصوص عليها في قرارات المجلس والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين. ومن الضروري في هذه المرحلة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا واضحا وموحدا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد منكيريوس على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا المتعلقة بالموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٣٥/١٠.

---